



وجهة نظر

أحمد غراب

Ghurab77@gmail.com

جمهورية ذمار

ابتسمت وأنا أتابع الجدل الذي دار حول مسألة ضم ذمار إلى أي إقليم وقلت في نفسي ذمار جمهورية بحد ذاتها قلتها وأنا أتذكر النكتة الذمارية التي حدثت زمان " مرحبا بالرئيس اليمني في ذمار".

ولأنني ذماري الهوى أبي النشأة فقد تابعت بصمت كل ما دار من جدل عن الإقليم الذي سيمضون إليه ذمار تارة يقولون سبأ وتارة أخرى أزال قلت في نفسي لو كان بيدي سأضم ذمار في كل إقليم سنة والإقليم الذي سيعجب أهالي ذمار يستمروا فيه والإقليم الذي لن يعجبهم يغادروا منه لكن سرعان ما تراجعت عن فكرتي خوفاً من أن تطالب الحكومة بـ " نقل قدم "

سمعنا أن سبأ وأزال تنازعا على ذمار كل منهما يريد أن يضمها إليه ولو كنت حكما لقلت لهم ما قاله أهل ذمار للسلال رحمه الله " ميناء ميناء يا سلال " من يشتي ذمار تنضم إليه يسوي فيها ميناء .

وحكاية ميناء ميناء لها مداول كثيرة أهمها ما نسمعه من حديث حول نسب توزيع الثروات على الأقاليم بحيث تكون كلها متساوية أو متقاربة ولا يكون هناك إقليم طفران وإقليم نري ، إقليم مكفل وإقليم مرحل .

أما عندما تجتمع صنعاء ودمار في إقليم واحد فإن لسان الحال يصبح يا ليت والله وصنعاء عصبدة وقاع جهران ملوحة واحدة ويبقى المرق والزوم على صعدة وعمران وصلاة على النبي .

في كل الأحوال يا بخت الإقليم الذي فيه ذمار على الأقل سيجدون بين الحين والآخر من ذمار ما يجعلهم يبتسمون ولعل النوادر التي سمعناها في المحافظين المتواليين على محافظة ذمار ستتوسع لتصبح على مستوى الإقليم وخدماته التي تقدم للمواطنين وسيصبح بإمكان أبناء الأقاليم الأخرى الدراسة في جامعة عين عنس وبإذن الله لن يضطر أهالي ذمار في عهد حكومة الإقليم إلى تناول السندوتش بالروتني ووضع الروتني داخل البيضة ولن يرفعوا لافتة " المسؤول نائم رحم الله من أيقظه " ولن يتصلوا برنامج نوح الطيور للإبلاغ عن المشاريع المفقودة أو المسؤولين النائميين أو المياه المنقطعة .

وإذا تعارتت مشاريع طرق الأقاليم ومنها طريق الحسينية فأهالي ذمار سيقومون بحراستها وزراعتها للاستفادة منها وسيردون كل الأحجار السوداء التي تضعها الحكومة لمشاريع ثم تنساها وتنسى المشاريع .

تحية لمدينة أنجبت شاعرا بحجم البردوني ومقرنا بروعة محمد حسين عامر وأبنائها أكثر طيبة وأشد بساطة وأسرع بديهية وأظرف منطقا .

اذكروا الله وعطروا قلوبكم بالصلاة على النبي اللهم ارحم أبي واسكنه فسيح جناتك وجميع أموات المسلمين .



أهلناها فتفاقت (E-٢)

جمال عبدالحميد عبدالغني

المعضلة اليمنية الاقتصادية بامتياز

صياغة قوانين جديدة توفر الحماية الكاملة للمتهمين وتحسين أعمالهم الدنيئة المرتكبة في حق الوطن والشعب اليمني كما ناقشنا ذلك قبل أكثر من عام عبر صحيفة الثورة الغراء ومن خلال أكثر من عشرين حلقة مطولة عن مواد الإفساد الكارثية في القانون رقم 17، 2010م هذا القانون الذي تم إقراره والاستعجال بإصداره حتى قبل موعده وذلك عند ما بدأت ثورة تونس ووصلت شرارتها إلى بعض البلدان العربية ومنها اليمن ذلك القانون المسخي والهزيل الذي راهن الكثير على أن كبار التجار هم من صاغوه وليس خبراء الضرائب .

نداء إلى كبار التجار قبل الدخول في التفاصيل

أنشدكم يا كبار التجار في البلد يا من أصبحتم أباطرة في اليمن وانتشرت استمارتكم وأموالكم في العالم أجمع والكل واتم بالذات تعلمون أن هذا التضخم ناتج عن سرقة حقوق الشعب والدولة من الضرائب بل إن خوفكم من أن يأتي نظام مخلص وطني يسترد من بين مخالبكم وأبنائكم حقوق الشعب المسروقة منذ سنوات هذا الخوف يدفعكم لتهرب الأموال إلى الخارج اعلموا أنكم بأعمالكم هذه تسرقون الرغيف من أفواه المساكين وتستحوذون على فرص العمل الممكنة للشباب وتحولون الشعب إلى متسول كبير وللحديث بقية .

*رئيس المنتدى الوطني لمكافحة الفساد

كنت قد أشرت في التناولة السابقة إلى عناوين الأزمة الاقتصادية الراهنة والخانقة في اليمن والتي تصاعدت مع متواز مع نمو غول الفساد المدمر الذي نما وترعرع منذ منتصف ثمانينيات القرن الماضي على الأقل ووصل إلى الذروة في بداية العقد الثاني من القرن الحالي وكان على وشك التراجع والتقهقر مع بداية الثورة الشبابية فبراير 2011م إلا أن أحلام اليمنيين البسطاء أصيبت في مقتل بعد تدخل القوى الإقليمية الرئيسية والمنتحلة في الكابوس الاقتصادي الذي يعرف الجميع أنه لولا الفساد لما وصل إلى ما وصل إليه . ولأن الضرائب تشكل العمود الفقري لأي اقتصاد ناجح في العالم فإنها للأسف تشكل نقطة الضعف الأبرز للاقتصاد اليمني ويعزي ذلك بشكل رئيسي لفساد كبار التجار اليمنيين ودخولهم في شراكات مباشرة مع رجال الحكم، بل وموت ضماير الغالبية العظمى منهم وهناك أسباب أخرى لضعف هذا المورد الهام والرافد الذي يفترض أن يكون الأبرز لموازنة الدولة منها هزلة المواد القانونية الضريبية وركافة المواد الرادعة للمتهربين الضريبيين وضعف برامج التدريب للقائمين على تحصيل الضرائب وعدم الاهتمام بالكفاءات والقدرات الموجودة بل ومحاربتهم والاعتماد على المحاصصة الحزبية عند التعيين بغض النظر عن الكفاءة والنزاهة والتأهيل والتخصص ليس هذا فحسب بل وصل الأمر إلى حد



وثيقة الحوار: دولة جديدة بحكام جدد

القبيلة والمنطقة والأسرة ولا لطغيان علاقات وعادات وثقافة الماضي البليد القائم على الظلم والقهر والاستغلال والنهب والأفكار والممارسات الإقطاعية الهمجية

باختصار الدولة المنشودة جديدة وبحكام جدد ليست هي دولة العسكر والمشايخ ولا دولة السيد والعبيد ولا دولة القائد الضرورة أو القائد الفلته أو القرد سواء كان عسكرياً أو مدنياً أنها دولة المؤسسات ودولة القانون التي

تشرع في بناء وطن جديد ينعم بالعدل والمساواة ويتساوى فيه كل مواطنيه أمام القانون . وأخيراً :الوطن اليمني يجلس الآن على شاطئ عال جداً إما أن يطير ويحلق في أعالي السماء من أجل بناء دولة جديدة بحكام جدد أو يقع في فوهة سحيقية في

المجهول لتعود علاقات المصلحة والاستغلال والاستبداد وحكم الأسرة والمنطقة والقبيلة أو المذهب والسلالة وشيوع مظاهر النهب والسرقة .

شمال الوطن سابقاً" الجمهورية العربية اليمنية" إلى يوم قيام الوحدة مايو90م قد نقلت كل تطلعات وأحلام أبناء الشعب في الثورة والتغيير والدولة والمواطنة المتساوية إلى الضياع أو خطفها وركنتها في ملفات الماضي لتصبح تاريخاً يكثر النواح عليه الحالمون والطامحون ببناء دولة ووطن يتسمع للجميع .

وتظل تطلعات الشعب اليمني اليوم ترزوا إلى دولة جديدة وبحكام جدد تقصد دولة عادلة دولة النظام والقانون والمواطنة المتساوية التي تحدثت عنها " وثيقة مؤتمر الحوار " وهي ليست دولة وحكام الجنوب الذين أصبحوا جزءاً من التاريخ ولا دولة وحكام الشمال أو دولة ما بعد حرب صيف 94م اللتان رحلتا تطلعات الشعب وأحلامه إلى ملفات وأدراج مهملات .

هناك رغبة جامحة لدى أبناء الشعب بدولة جديدة بحكام جدد دولة لا مكان فيها لاستبداد العسكر وتفصيل مقاس الحكم على مقاس

عصابات القتل ومافيات التهريب وحكم القبيلة والمنطقة والأسرة . إن وثيقة مؤتمر الحوار" تتضمن تطلعات شعبية ظلت مخطوفة من قبل حكم العسكر والمشايخ والمجموعات المسلحة ومافيات التهريب وكلها قوى استبدادية قائمة للشعب رافضة لتطلعاته لأكثر من نصف قرن خنقت كل دعوات وانتفاضات التغيير وألغت كل أهداف وتطلعات الثورة اليمنية سبتمبر وأكتوبر وأماله ودفنت أحلام الشعب في الوحدة وقتلت كل القيادة والزعماء الشعبيين الذين كانوا يظهرون من بين أبناء الشعب يحملون تطلعاتهم وأحلامهم

فيما كانت الوحدة اليمنية في 22من مايو90م قد نقلت القوى التي كانت تحكم في دولة الجنوب السابقة " جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية" إلى الضياع ثم بعد حرب صيف 94م المشؤومة أصبحت تلك القوى جزءاً من التاريخ ، بينما كانت القوى التي كانت تحكم

11 فبراير التي نعيش ذكراها هذه الأيام .

"وثيقة الحوار " أصبحت محل إجماع محلي وعالمي باعتبارها تمثل إرادة اليمنيين بمختلف مكوناتهم وأطيافهم ونقلت اليمن من مرحلة حروب دائمة صغيرة وكبيرة إلى مرحلة اللوج في بناء دولة يمنية وفقاً هي دولة المواطنة المتساوية التي لن يبنها حكام الأمم الذين لم يتغيروا وإن تغير رأس النظام ونفر من الأعوان هنا أو هناك .

الدولة الجديدة التي نادت بها " وثيقة الحوار " تتطلب حكما جدد أيضاً متخففون من حمولات حكام الأمم الأتمة المتمثلة بالحروب والصراعات والثارات والخصومات والقتل والقتل المضاد فحكام الأمم هم حكام اليوم عاشوا وحكموا في ظل غياب الدولة وسيادة أشكال الحكم التقليدية أمثال حكم العسكر الذين عسكروا كل أشكال الحياة العامة وحكم الشيخ والجماعات المسلحة التي اختصرت الدولة بها وحكم

نتائج مؤتمر الحوار الوطني حملتها " وثيقة المؤتمر " التي لاقت الكثير من الإطراء والإنشادة والتأييد من اللاعبين المتنفذين على المستوى المحلي وكانت محل ترحيب كل الدوائر الإقليمية والدولية الراحية للتسوية في اليمن وقيل الكثير وسيقال أيضاً حول مضمون محتويات " الوثيقة الكثير خاصة فيما يتعلق بموضوع بناء الدولة والحكم الرشيد وإعادة وتشكيل الجيش اليمني والحقوق والحريات .

فلو نفذ وطبق على ارض الواقع ما جاءت به " وثيقة مؤتمر الحوار الوطني " فإن اليمن ستكون دولة جديدة بحكام جدد وأنظمة والبيات تنفيذ جديدة الأمر الذي يحتم على القوى السياسية الأحزاب والمكونات الموقعة على " الوثيقة " أن تشكل مع قيادة البلاد السعي لبناء الدولة اليمنية الجديدة بحكام يمينيين جدد بما يؤدي إلى تغيير جذري حقيقي يمثل استكمالاً للثورة الشبابية



فتحي الشرماني

fathi9595@gmail.com

أحلامنا مشوبة بتخوفات تتزايد كل يوم

يضمن لنا أن هذه القبائل ستتخلى عن تفجير الخصومة وسباق الهيمنة بعد اليوم؟

إن هذه القبائل كان لها أن فقدت الآلاف من أبنائها في الستينيات بين مدافع عن الحكم الإمامي ومدافع عن خصومهم، واليوم هناك مؤشرات واضحة لعودة هذه القبائل إلى المربع نفسه، وإذا تحقق ذلك فعلا فهل

ستظل الدولة تلعب دور الوسيط، أم أنها ستفرض نفسها رقيباً قوياً ومؤدباً لكل من يخل ببندود الصلح ويعود إلى تفجير الوضع من جديد؟

تستطيع الدولة أن تلتزم بالخيار الأخير دون أن تنزلق إلى إشعال حرب ضد طرف تراه باغياً ..فدحن لا نريدها أن تظل محايداً سلبياً يفقد كل يوم جزءاً مما تبقى من هيئته لدى المتصارعين، ولا نريدها أيضاً أن

ولذلك كان على تلك القوى الخارجية أن تتذرع بضرورة وجود مرحلة حوار تتخذها مظية لإعاعة الاستحقاقات الإيجابية للوفاق الوطني، وصولاً إلى تحقيق الهدف الأسمى، المتمثل بكبح جماح اليمنيين جميعهم، وليس مجرد تقوية فصيل وإضعاف آخر، فالؤامرة تجمي اليوم بصيغة أشمل؛ لأن من يديرها أدرك أنه يقف أمام مجتمع حي، يتساوى في ذلك من كان في ميدان السبعين أو من كان في ميدان الستين .

إن المصيبة الكبرى مما يحدث -في رأيي- ليس في أن جماعة مسلحة تهيمن اليوم وتزداد قوة، وإنما في حالة الاستقطاب الحادة والخصومات التي مدخلاً لواد مستقبل هادئ كان قاب قوسين أو أدنى من التحقق، لاسيما بعد بروز الفعل الشبابي ودخول القوى السياسية في وفاق وطني ..

هذه المرحلة، متساثلين عن هوية اللاعب الحقيقي الذي يقف وراء هذه التطورات بدءاً من قضية دماج، ثم قضية مجمع الدفاع والهجوم على المعسكرات، ثم قضية أرحب وعمران والجوف .. لكن، وماذا بعد؟ هل سنستمر في هذا الانزلاق حتى الوصول إلى قعر الهاوية وتحلل مركب الدولة الحالية، أم أنها سحابة صيف، ورسائل ما قبل الذوبان في مجموع الدولة القادمة.

في بعض الأحيان تسلمني الهواجس أنا شخصياً إلى أن الحوار الوطني حين رأى فيه اليمنيون منجاة وعاصماً من الطوفان رأته فيه قوى خارجية مدخلاً لواد مستقبل هادئ كان قاب قوسين أو أدنى من التحقق، لاسيما بعد بروز الفعل الشبابي ودخول القوى السياسية في وفاق وطني ..

لا ندري حقيقة ما يدور وما يراد لليمن، خصوصاً ما بدأ في الشهرين الأخيرين من عمر مؤتمر الحوار الوطني وحتى اليوم .. صحيح أن وثيقة الحوار جاءت بمبادئ معتدلة لقيام يمن جديد على أساس تشاركي، وقد ارتضى الشارع اليمني بها خارطة لبناء المستقبل، لكن الواقع على الأرض تسير بخطوات دراماتيكية باتجاه تأزيم هذا المستقبل .. هناك اقتتالات تفرز نفسها بدواع عبثية، ويوماً بعد آخر تتزحزح هذه الصراعات وتتطور، ولا ندري بأي نوع من السيناريوهات يمكن أن يتعامل من يحمل السلاح مع مستقبل الدولة اليمنية التي يقف ندا لها منذ اليوم.

الناس يتخوفون من القادم، ويندهشون لغرابة ما يحدث في

تصدر عن مؤسسة الثورة للصحافة والنشر

WWW.ALTHAWRANNEWS.NET

الإشتراك السنوي : في الداخل لليمنات والأفراد 22.000 ريال الخارج \$150 بالإضافة إلى رسوم البريد
الإدارة العامة - صنعاء - شارع التحرير | تحويلة : 321528 / 321532/3
330114 - فاكس : 322281/2 فاكس : 332505

سكرتير التحرير التنفيذي

سليمان عبد الجبار

نواب مدير التحرير

جمال فاضل - أحمد نعمان عبيد
نبيل نعمان مقبل - علي عبده العماري

مدير التحرير

علي محمد البشري
albasheri72@gmail.com

نائب رئيس مجلس الإدارة
للشؤون المالية والموارد البشرية

خالد أحمد الهروجي
haroji@gmail.com

نائب رئيس مجلس الإدارة للصحافة
نائب رئيس التحرير

مروان أحمد دماج
dammajm@yahoo.com

الثورة
www.althawranews.net
بومبة □ صحيفة □ يومية □ تصدر في 29 مايو 1982م